الأمم المتحدة

A/ES-10/659–S/2014/716

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
3 October 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة التاسعة والستون

رسائل متطابقة مؤرخة ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

يؤسفني أن أبلغكم باستمرار الاضطرابات وتدهور الوضع في دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من جراء تمادي إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في انتهاج سياسات غير قانونية واستفزازية. وما زالت هذه السياسات غير القانونية تؤثر سلباً في الحالة القائمة على أرض الواقع وتضر بها، وتتسبب في ضروب من المعاناة والمشقة للشعب الفلسطيني، وتؤدي إلى تفاقم حالات التوتر المتأججة بالفعل بين الجانبين.

ويقف المجتمع الدولي شاهدا، مرة أخرى، على هوسِ إسرائيل بمشروعها الاستيطاني غير القانوني، الذي يشمل تدمير الأراضي والممتلكات الفلسطينية وسرقتها ومصادرها، وتشييد كل من المستوطنات والجدار وتوسيع نطاقهما، والتشريد القسري للأسر الفلسطينية. وفي هذا اليوم، أعلنت إسرائيل عن البدء الآن في تشييد ٢ ٦١٠ وحدات سكنية جديدة، كان قد ووفق عليها في عام ٢٠١٢، في مستوطنة ”جعفات هماتوس“ غير القانونية في حي بيت صفافا في القدس الشرقية المحتلة، وعن قيام الحكومة بنشر إعلانات لتقديم مناقصات للتشييد. وإذا ما نُفِّذت هذه الخطط فستؤدي إلى زيادة عزل القدس الشرقية عن بيت لحم، بينما ستسهل محاولات إسرائيل للربط بين مستوطنتيها غير القانونيتين، ”جيلو“

الرجاء إعادة استعمال الورق

و ”حار حوما“. وفضلا عن ذلك، أعلنت الحكومة الإسرائيلية في الأسابيع الماضية عن خطط للقيام قسراً بنقل نحو ٠٠٠ ١٣ مدني فلسطيني من مجتمعات البدو، وتتألف غالبيتهم العظمى من اللاجئين الفلسطينيين، من مناطق إقامتهم الحالية شرق القدس إلى منطقة قرب أريحا. كما تتصل خطة إجراء هذا النقل القسري، الذي يشكل انتهاكا جسيما لاتفاقية جنيف الرابعة، اتصالا واضحا ومباشرا بمخططات إسرائيل الاستيطانية غير القانونية، لا سيما فيما يسمى بالمنطقة ”E1“.

وقد حذرنا مرارا من أن هذه الحملة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية تُقوِّض تواصل وسلامة أرض دولة فلسطين وتجزئها، وتهدد أسباب البقاء وآفاق تحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. ويجري القيام بذلك في انتهاك صارخ وجسيم للقانون الإنساني الدولي وفي تحد كامل لإدانة المجتمع الدولي. وينبغي أيضا ملاحظة أن ما لا يقل عن ٠٠٥ ٧ من المستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين قد نقلوا، خلال الأشهر الستة الماضية وحدها، إلى مستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وتكرر القيادة الفلسطينية مطالبتها بأن تُلغي السلطة القائمة بالاحتلال هذه القرارات الأخيرة، وتطالب بأن توقف إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، فورا وتماماً جميع أنشطتها الاستيطانية في دولة فلسطين المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية ومحيطها، وأن تتقيد بالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

وأود أن أوجه انتباهكم أيضا إلى تطور خطير آخر فيما يتعلق بالتوغلات والاستفزازات المتكررة التي يقوم بها المستوطنون المتطرفون في الحرم الشريف في القدس الشرقية المحتلة. ففي يوم أمس، ١ تشرين الأول/أكتوبر، دخلت مجموعة تضم ما يزيد على ٨٠ من المتطرفين الإسرائيليين حرم المسجد الأقصى واعتدت على المصلين الفلسطينيين وحاولت مهاجمة حراس المسجد الأقصى، بينما كانت قوات الاحتلال المدججة بالسلاح والمرافقة لهم تنظر لما يجري، وأحجمت عن اتخاذ أي تدابير لوقف هجمات المتطرفين. وهذه الاستفزازات لا تهدد بإشعال فتيل الوضع المتأجج بالفعل فحسب، بل تتجاهل تماما الوضع الحساس للمسجد الأقصى، أولى قبلتي الإسلام وثالث مواقعه المقدسة. ويشكل استمرار هذه الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في الحرم الشريف انتهاكاً أيضا للقرارات العديدة التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة في هذا الصدد والداعية إلى وقف جميع السياسات والتدابير الإسرائيلية الرامية إلى تغيير معالم الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ومركزها القانوني وتكوينها الديموغرافي، والداعية إلى وفاء إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالالتزامات الملقاة على عاتقها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر القيام بأعمال من هذا القبيل.

وإضافة إلى ذلك، يجب علينا أن نواصل توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى المحنة المستمرة التي يعيشها ما يزيد على ١,٨ مليون من الفلسطينيين في قطاع غزة، الذين ما زالوا يعانون معاناة بالغة من الدمار البشري والمادي الهائل الناجم عن العدوان العسكري الإسرائيلي الإجرامي على غزة الذي استمر لمدة تزيد على ٥٠ يوما. فلا يجب أن يكونوا ضحية النسيان، ويجب أن تُبذل جميع الجهود اللازمة لتخفيف ما يواجهونه من معاناة ومشاق. وإن الكارثة الإنسانية في غزة لا تزداد إلا سوءا مع استمرار الحصار الإسرائيلي في عرقلة أعمال إعادة الإعمار الواسعة النطاق وجهود الإنعاش المطلوبة على وجه السرعة. ولا تزال آلاف الأسر التي أصبحت بلا مأوى جراء التدمير الإسرائيلي لمنازلها مشردة في غزة، وتتخذ ملاذا لها في مدارس الأونروا أو لدى أسر مضيفة؛ ولا يزال آلاف المدنيين في حاجة إلى الرعاية الطبية بسبب جروح أصيبوا بها في الهجمات الإسرائيلية؛ ولا تزال المياه النظيفة الصالحة للاستهلاك البشري شحيحة؛ وتستمر حالات انقطاع التيار الكهربائي لمدة تصل إلى ١٨ ساعة في اليوم بسبب عدم توافر الوقود لمحطة توليد الكهرباء، مما يؤثر على قطاعات الحياة كافة؛ ولا تزال آلاف القطع من الذخائر غير المنفجرة التي أطلقتها إسرائيل على غزة تهدد أرواح المدنيين، وينبغي إزالتها قبل أي إعادة تعمير ناجعة. وإضافة إلى ذلك، دخلت مركبات عسكرية إسرائيلية يوم أمس، ١ تشرين الأول/أكتوبر، جنوب قطاع غزة وأطلقت النار على مزارعين فلسطينيين وهم يعملون في حقولهم الزراعية، في انتهاك آخر لوقف إطلاق النار الذي وافق عليه الطرفان في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤. وفي قطاع غزة أيضا، تُوفيت رهف أبو جامع، ٥ سنوات، متأثرة بجروح أصيبت بها جراء غارة جوية إسرائيلية في أثناء العدوان الإسرائيلي الذي دام ٥٠ يوما. وكان والدا رهف قد قتلا أيضا في ذلك الهجوم الجوي نفسه مع ما لا يقل عن ٢٤ فردا آخرين من عائلة أبو جامع. ورهف هي الشخص الفلسطيني الثالث في غزة التي يُتوفى خلال الأسبوع الماضي متأثرا بجروح أصيب بها.

وفضلا عما سبق ذكره، أجدني مضطرا إلى توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى عدة حوادث وقعت منذ رسالتنا الأخيرة المؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ولا تزال هذه الأعمال، التي تنتهك القانون الدولي، تسبب مشاق لشعبنا وتزيد من تفاقم حالات التوتر وعدم الاستقرار العالية بالفعل في هذا الوقت:

١٧ أيلول/سبتمبر

- أطلقت القوات البحرية الإسرائيلية النار قبالة ساحل شمال قطاع غزة، مما أدى إلى إصابة صياد فلسطيني، يوسف زايد، ٧٠ سنة، عندما كان في انتظار عودة أبنائه على الساحل بالقرب من منطقة السودانية.

١٨ أيلول/سبتمبر

- دخلت عدة جرافات إسرائيلية جنوب قطاع غزة ودكّت أراضي فلسطينية. وفي الأسبوع السابق لذلك، دخلت أربع جرافات إسرائيلية إلى منطقة القرارة ودكّت أرضا خاصة.
- قتل اثنان من الفلسطينيين، هما أيمن زياد أبو جبة، ٢٣ سنة، وعبد الله جبريل أبو عصر، ٢٣ سنة، وأُصيب ثلاثة بجروح عندما انفجرت قنبلة إسرائيلية في حي الشجاعية شرق مدينة غزة.

٢٢ أيلول/سبتمبر

- اغتالت قوات الاحتلال الإسرائيلية اثنين من الفلسطينيين، هما مروان القواسمي وعامر أبو عيشة، كلاهما في الثلاثين من العمر، في مدينة الخليل، بادعاء أن الرجلين شاركا في قتل المستوطنين الإسرائيليين الثلاثة في حزيران/يونيه.
- اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلية أربعة صيادين فلسطينيين من وسط قطاع غزة، بينما كانوا على متن قارب صيد يخصهم، واعتقلت ثمانية فلسطينيين، بمن فيهم قاصران، من الضفة الغربية.
- في مظاهرات في مدينة الخليل، أطلقت قوات الاحتلال النار على ثلاثة فلسطينيين وأصابتهم بجروح وتسببت في معاناة للعديد من الأشخاص الآخرين نتيجة لإطلاق النار وعبوات الغاز المسيل للدموع.
- انتشرت قوات الاحتلال الإسرائيلية بكثافة في جميع بوابات حرم المسجد الأقصى، حيث فرضت قيودا على دخول المصلين المسلمين، منتهكة بذلك الحق في حرية الدين، وذلك قبل حلول السنة اليهودية الجديدة.

٢٤ أيلول/سبتمبر

- اعتقلت القوات الإسرائيلية فلسطينيين من مناطق بيت لحم وطوباس والخليل، وبذلك وصل عدد الفلسطينيين الذين تحتجزهم قوات الاحتلال الإسرائيلية في شهر أيلول/سبتمبر إلى ٥٦٠، ويشمل ذلك ١٦٣ سجينا من مدينة الخليل و ١٠٨ سجناء من جنين. ويُحتجز حاليا ما يزيد على ٠٠٠ ٦ فلسطيني في سجون السلطة القائمة بالاحتلال، حيث يعانون من التعذيب وإساءة المعاملة وظروف الأسر المروعة.

٣٠ أيلول/سبتمبر

- احتل مستوطنون إسرائيليون، ترافقهم قوات إسرائيلية مدججة بالسلاح، ٢٣ منزلاً في حي سلوان الفلسطيني، في جنوب البلدة القديمة بالقدس. وقد اقتحم المستوطنون الإسرائيليون حي سلوان وأجلوا منه قسرا ما لا يقل عن ثماني عائلات. وأصبحت الآن عائلات بيضون والكركي وأبو صبيح والزواهرة والعباسي والخياط وقراعين واليماني بلا مأوى.

وفي ضوء ما تقدّم ذكره وما ظل يجري منذ ٤٧ عاما تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي ذي النزعة العدائية للشعب الفلسطيني وأرضه، فقد حان الوقت لكي يتصرف المجتمع الدولي، الذي أعاد مرارا تأكيد التزامه بحل هذه القضية، بما يتسق مع التزامه المبدئي القائم منذ أمد طويل، ووفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، بالعمل الآن لوضع حد لهذا الاحتلال غير القانوني. ولا بد من توجيه مطالبة واضحة إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، كي توقف جميع أعمالها غير القانونية وتلتزم بمسار السلام. وتقع على عاتق المجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن، مسؤوليات واضحة في هذا الصدد، فيجب ألا يبدي في المستقبل أي تسامح تجاه الذرائع الواهية للسلطة القائمة بالاحتلال وخداعها واستخفافها التام بالقانون الدولي والإرادة الدولية. ولا بد من اتخاذ إجراءات جماعية لمساءلة إسرائيل عن انتهاكاتها وجرائمها، وإنهاء هذا الاحتلال الإسرائيلي تماما في نهاية المطاف. وفي هذا الصدد، فإننا نناشد بكل الاحترام جميع أعضاء مجلس الأمن على تقديم الدعم الكامل للمبادرة الفلسطينية الرامية إلى استصدار قرار من مجلس الأمن ينص على جملة أمور منها تحديد إطار زمني لوضع حد للاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام ١٩٦٧، وذلك على أساس المعايير الدائمة المكرّسة في قرارات الأمم المتحدة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية من أجل التوصل في نهاية المطاف إلى تحقيق الحرية للشعب الفلسطيني وإعمال حقوقه التي حرم منها دون وجه حق وإتاحة الفرصة لتحقيق السلام والأمن لكلا الجانبين.

وتأتي هذه الرسالة متابعةً لـ ٥٢٢ رسالة وجّهناها إليكم بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل دولة فلسطين. وتمثّل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (A/ES-10/657-S/2014/672)، سجلا أساسيا بالجرائم المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني. ويجب مساءلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عنها وتقديم من اقترفها إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور
السفير، المراقب الدائم
لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة